

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

تابعة لـ «الامتياز» وقعت عقدا مع «الطيران المدني» بـ 150 مليون دينار

قالت مجموعة الامتياز الاستثمارية إن شركة الدار للهندسة والإنشاءات، التابعة لها، وقعت عقد مناقصة مع الإدارة العامة للطيران المدني، بقيمة تقدر بنحو 150 مليون دينار (489,3 مليون دولار)، وأوضحت الامتياز في بيان للبورصة، أن المناقصة خاصة بتصميم وإنشاء المدرج الجديد 15R/L33، وإعادة إنشاء المدرج الشرقي 15L/33 التابعين للإدارة العامة للطيران المدني، ولمدة 5 سنوات. وتابعت، أنه من المتوقع أن تحقق شركة الدار الهندسية والإنشاءات نسبة هامش ربح قدرها 1 إلى 3٪ من قيمة المناقصة، مع العلم أن نسبة هامش الربح المذكور هي نسبة تقديرية وغير ثابتة.

مصرفيون لـ «الأبناء»: لا تغيير على فوائد القروض الشخصية الحالية دون 5 سنوات بعد رفع الفائدة.. ولّى عهد الاقتراض الرخيص

محمود فاروق

وجانبية الودائع بالدينار الكويتي، والحصول على فوائد أعلى مقارنة بالإيداع بالعملة الأجنبية الأخرى، لاسيما بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة.

زيادة الودائع

وفي موازاة ذلك يقول الخبير المصرفي جاسم زينل إن قرار رفع الفائدة سيساهم في زيادة الودائع المصرفية وتوطئ الدينار كعملة ادخار وتعاملات، مما يوفر فوائد للمستثمرين أو المودعين ويقلص هجرة الاستثمارات للخارج بحثا عن فرص أو فوائد أعلى ويزيد المزايا بتحويل الودائع الدولارية إلى دينارية.

ويضيف زينل خلال حديثه لـ «الأبناء» أن من شأن قرار المركزي الكويتي الحفاظ على الاستقرار النسبي للعملة الوطنية التي استطاع «المركزي» في كل الظروف والأزمات السابقة ضمان استقرارها أمام العملات الرئيسية، وبما يعزز السياسة النقدية الحصيفة بهذا الاتجاه.

ويشير إلى أن القرار سيزيد فوائد الفوائد التي قد تشجع أكثر على الادخار وبناء عليه يتراجع حجم الطلب مقابل العرض على السلع، بما يخفض أسعارها وربما يقلل أيضا فاتورة الاستيراد من الخارج.

القروض الشخصية

وفي سياق آخر يقول مسؤولو الائتمان لدى بعض البنوك، أن جميع القروض التي تم إصدارها قبل قرار «المركزي» سارية بمعدل الفائدة 2,5٪، إضافة إلى جميع معاملات القروض التي تم التوقيع على عقودها بين العملاء والبنوك قبل تاريخه ولم يصرف قيمة القرض جميعها ستطبق عليها الفائدة القديمة، وهو امر قانوني، ويتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بذلك الشأن، أما العملات الجديدة التي ستجرى ابتداء من اليوم ستطبق عليها معدل الفائدة الجديدة التي تصل إلى 2,75٪ مع الخصم.

مقابل رفض عضو واحد لصالح القرار، ولح الاحتياطي الفيدرالي أيضا إلى رفع معدل الفائدة خلال العام الحالي مرتين إضافيتين ليقتفك ذلك مع التوقعات الماضية. وأوضح الفيدرالي أن معدل التضخم يتجه صعودا نحو المستهدف بنسبة 2٪، رغم الإبقاء على توقعاته بخصوص مؤشر الإنفاق الاستهلاكي الشخصي- المعيار الأرق بالنسبة للفيدرالي لحساب معدل التضخم - عند 1,9٪ دون تغيير هذا العام.

تاريخ الفائدة

وفي سياق تاريخي، تشير بيانات مجتمعها «الأبناء» إلى حذو المركزي الكويتي حذو نظيره الأمريكي فيما يتعلق بتخفيض أو رفع سعر الخصم على مدار الأعوام الماضية، منذ عام 2006 حتى الآن. ففي عام 2006، رفع الفيدرالي الأمريكي الفائدة 4 مرات لتصل إلى 5,25٪، ليتبعه المركزي الكويتي في تحديد سعر الخصم بـ 6,25٪. وعندما بدأ الفيدرالي الأمريكي

بتخفيض الفائدة تدريجيا مع نهاية 2007 من 4,75٪، اتصل في بداية عام 2008 إلى 3,5٪، تبعه المركزي الكويتي في تخفيض سعر الخصم إلى 5,75٪.

وأوضح الفيدرالي الأمريكي في التخفيض المستمر لسعر الفائدة خلال 2008 لتصل مع نهاية العام ما بين 0,25٪ و 0,75٪، وقام المركزي الكويتي بتخفيض سعر الخصم خلال 2008 أربع مرات ليصل في نهاية العام إلى 3,75٪.

وتوقف الفيدرالي الأمريكي عن تحديد سعر الفائدة منذ عام 2008 حتى الآن، فيما قام المركزي الكويتي خلال عام 2009 بتحديد سعر الخصم مرتين: الأولى عند 3,5٪، والثانية ليستقر سعر الخصم عند 3٪، قام المركزي الكويتي خلال 2010 بتحديد سعر الخصم عند 2,5٪.

وفي 2012، قام المركزي الكويتي بتخفيضه الأخير لسعر الخصم عند 2٪، بنهاية سعر 2015، قام المركزي الكويتي برفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية إلى 2,25٪ بعد قرار

1. كلفة الحصول على قرض سيارة أو قرض شخصي أصبح اعلى.
2. زيادة الاقبال على الودائع بالدينار الكويتي.
3. زيادة عمليات الايداع والادخار المصرفي.

آثار رفع الفائدة على المواطن

1. كلفة الحصول على قرض سيارة أو قرض شخصي أصبح اعلى.
2. زيادة الاقبال على الودائع بالدينار الكويتي.
3. زيادة عمليات الايداع والادخار المصرفي.

3 مصارف مركزية خليجية ترفع أسعار الفائدة

رفع عدد من البنوك المركزية الخليجية أسعار الفائدة بعد قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) زيادة أسعار الفائدة يوم الأربعاء الماضي. وذكرت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) مساء الأربعاء الماضي، أنها رفعت معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي)، والذي تودع البنوك التجارية بموجبه الأموال في البنك المركزي، بمقدار 25 نقطة أساس إلى 1,00٪، لكن البنك أبقى سعر فائدة إعادة الشراء (الريبو)، والذي يستخدمه في إقراض الأموال للبنوك، دون تغيير عند 2,00٪. وتسري أسعار الفائدة الجديدة على الفور، وهذه هي المرة الثانية التي ترفع فيها مؤسسة النقد سعر الريبو العكسي خلال ثلاثة أشهر بعدما رفعته في منتصف ديسمبر بمقدار 25 نقطة أساس إلى 0,75٪، بينما أنفتت سعر فائدة إعادة الشراء بلا تغيير، وذلك في أعقاب زيادة

سعر الفائدة الأمريكي بواقع ربع نقطة مئوية آنذاك. إلى ذلك، قرر مصرف الإمارات المركزي رفع أسعار الفائدة الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس اعتبارا من يوم غد الخميس. وأشار البنك إلى أن أسعار الفائدة المطبقة على شهادات الإيداع التي يصدرها سترتفع كما سيزيد سعر إعادة الشراء (الريبو) الذي ينطبق على اقتراض سيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي بضمن شهادات الإيداع إلى 1,25٪.

كذلك، أعلن مصرف البحرين المركزي أيضا أنه رفع سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد بواقع 25 نقطة أساس إلى 1,25٪. ورفع البنك أيضا ثلاثة أسعار فائدة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس، حيث زاد سعر الفائدة على ودائع اللبلة الواحدة إلى 1,00٪، والفائدة على ودائع الشهر الواحد إلى 1,75٪، وفائدة الإقراض إلى 3,00٪.



رفع سعر الخصم ربع نقطة مئوية يزيد حجم الودائع المصرفية

زيادة الفائدة تؤثر على جاذبية الاستثمار في سوق الأسهم

توقعات برفع الفائدة مرتين قبل نهاية العام الحالي

تكلفة الحصول على القروض الشخصية أصبحت أعلى

رفعت حيازتها من السندات في يناير 700 مليون دولار الكويت تعود إلى شراء سندات الخزنة الأميركية بعد صيام 6 أشهر



أحمد موسى

عكست الكويت اتجاهها الاستثماري في سندات الخزنة الأميركية خلال شهر يناير الماضي لتسجل أول عملية شراء بعد سلسلة من عمليات البيع استمرت من يوليو 2016 وحتى نهاية 2016.

وخلال شهر يناير 2017 اشترت الكويت سندات خزنة أميركية بقيمة 700 مليون دولار لترفع حيازتها من السندات الأميركية بنسبة 2,4٪ إلى 29,4 مليار دولار مقابل 28,7 مليار دولار في ديسمبر 2016.

وكشفت بيانات حديثة لوزارة الخزانة الأميركية انخفاض توزع إجمالي السندات التي تمتلكها الكويت على 3,3 مليارات دولار سندات قصيرة الأجل، ونحو 26 مليار دولار سندات خزنة طويلة الأجل.

وبلغ حجم سندات الخزنة التي تمتلكها الكويت إلى نحو 5,2٪ من إجمالي أصولها الخارجية التي تقدرها وكالة موديز للتصنيف الائتماني بنحو 500 مليار دولار، والتي يديرها صندوق الخزنة السيادي.

وتبلغ عائدات السندات الأميركية آجال 5 سنوات نحو 2,04٪، فيما تبلغ آجال السندات 10 سنوات 2,54٪ وآجال 30 عاما عند 3,13٪.

ولشريحة بقيمة 3,5 مليارات دولار تستحق في 2022، وشريحة أخرى بقيمة 4,5 مليارات دولار بفائدة 3,61٪، وتستحق في 2027. ووفقا لتصريحات سابقة للعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد يبلغ حجم استثمارات الكويت في أسواق السندات الدولية بين 100 إلى 150 مليار دولار. وأفصحت وزارة الخزانة الأميركية في مارس الماضي لأول مرة منذ 4 عقود عن حجم سندات الخزنة التي تمتلكها الدول الخليجية. وخلال يناير اشترت السعودية أدوات وسندات خزانة أميركية بقيمة 9,5 مليارات دولار، لترفع رصيدها إلى 112,3 مليار دولار، فيما كانت 102,8 مليار دولار بنهاية 2015.

ديسمبر قبله، بنسبة زيادة 9,2٪ في نهاية يناير مقارنة بنهاية ديسمبر قبله. وزادت الإمارات غلته من السندات الأميركية بقيمة 600 مليون دولار لتبلغ 61,2 مليار دولار في يناير مقابل 60,6 مليار دولار في ديسمبر 2016. وأزاحت اليابان الصين من على عرش قائمة أكبر حائزي سندات الخزنة الأميركية لأول مرة، حيث بلغت حيازة اليابان من السندات الأميركية نحو 1,1 تريليون دولار فيما بلغت ملكية الصين نحو تريليون دولار. وواصل صندوق الخزنة السيادي للترويج أكبر الصناديق السيادية بالعالم في مبيعاته من السندات الأميركية لتبلغ 43,1 مليار دولار ليلعب إجمالي مبيعاته من السندات الأميركية منذ نهاية 2015 نحو 25 مليار دولار.



زخم الأسهم المضاربة يعزز نشاط السوق

قريب من 1٪. وارتفعت معدلات السيولة التي تم ضخها بالسوق على مدار الأسبوع بنسبة زيادة 24٪ لتصل على 167 مليون دينار بمتوسط يومي 33 مليون دينار ارتفاعا من 134 مليون دينار بمتوسط يومي 26,8 مليون دينار في الأسبوع الماضي.

ومن أبرز أسباب عودة السيولة للارتفاع التدريجي هو الانعكاس الإيجابي للنقطة العالمية في الاقتصاد الكويتي والتي تبلورت من خلال تغطية سنداتنا الدولية بأكثر من 3 أضعاف وبحجم تغطية 8 مليارات دولار، حيث بعد ذلك بمنزلة مرآة عاكسة لقوة الاقتصاد الكويتي، حسبما أكدت وكالات التصنيف العالمية. ومن المنتظر أن تشهد البورصة تحركات ايجابية خلال الجلسات المقبلة على وقع كشف المزيد من إفصاحات الشركات لنتائجها المالية

الثقة العالمية بالاقتصاد الكويتي رفعت السيولة في البورصة بـ 24٪

المؤشر العام تخطى مستوى 6800 نقطة

بنشاط للأسهم المضاربة

50 مليون دينار خسائر السوق والقيمة

الرأسمالية أقل من 29 مليار دينار

سجلت مؤشرات بورصة الكويت ارتفاعات جماعية في تعاملات أمس، وذلك على إثر صعود عدد من القطاعات أبرزها البنوك الذي تأثر بقرار رفع الفائدة الأميركية الذي تبعه رفع الفائدة من قبل المركزي الكويتي. وجاء تحسن أداء بورصة الكويت في سياق نشاط إيجابي جماعي لبورصات الخليج التي رفعت معدلات الفائدة، حيث قادت أسهم قطاعات البنوك هذه الأسواق للارتفاع في تعاملات أمس، حيث ارتفعت أسواق الإمارات (دبي - أبوظبي) بنسبة 1,2٪ لكل منهما، كما ارتفع السوق السعودي بنسبة 1٪، وسوق قطر بـ 0,7٪، وكل من أسواق الكويت ومسقط والبحرين بنحو 0,2٪.

وعلى الرغم من الجلسة الإيجابية لبورصة الكويت في ختام الأسبوع، إلا أن المحصلة الأسبوعية كانت ثابتا في أداء المؤشرات، حيث ارتفع المؤشر السعودي على وقع عمليات شرائية استهدفت في المجمل الأسهم الأقل سعرا والتي يغلب عليها الطابع المضاربي، وهو ما اتضح من تركيز السيولة على هذه النوعية من الأسهم.

وفي المقابل، تراجعت المؤشرات الوردية على وقع ضغوط بيعية لبعض الأسهم القيادية التي أقرت جمعياتها العمومية التوزيعات النقدية، ما عرض مؤشر كويت 15 لتراجعات لافتة في أكثر من جلسة على مدار الأسبوع لينتهي تعاملاته على انخفاض